

التوقيت أمّلتُ الانتخابات والمضمون تذكري باهمال الطائف

بكركي تعمّدت الصدمة قبل انحدار لبنان الى الأسوأ

كُتبت روزانا بومنصف: (جريدة النهار ٢١/١٠/٢٠٠٠)

أحدث بيان المطارنة الموارنة مفاجأة كبيرة في الأوساط السياسية لم تكن متوقعة لا من حيث الجرأة او الصراحة في بعض نقاطه، وهي ترد للمرة الاولى في بيان لبكركي رغم الملاحظات المعروفة لها في هذا المجال، ولا من حيث توقيتها الذي رأى وزراء وسياسيون انه في غير محله اطلاقاً، الامر الذي اضطر بعض هؤلاء الى التمييز بين مواقف سابقة لهم اتسمت ببعض المرونة ازاء اداء السلطة ورد فعلها على تظاهرة ميفوق القواتية وضرورة عدم ربطها ببيان بكركي لا بل الفصل بينهما على اساس ان ما قبل صدور هذا البيان هو غير ما بعد صدوره.

هذا الموقف تردد ان الرئيس نبيه بري حرص على تأكيده للصحافيين في المجلس النيابي بعدما كان اعتبر ان معالجة التظاهرة المسيحية لا تكون بالأمن وحده، مستعيداً موقفاً مماثلاً له من رد فعل السلطة على التظاهرات الطلابية غداة الانسحاب الاسرائيلي. والبيان نفسه دفع بعض الوزراء الى التريث في تحديد مواقف كانت مرتقبة لهم بينها ما يتعلق بتحركات اطراف مسيحيين اخيراً.

والمفاجأة تمحورت على قوة المضمون الذي اتسم به البيان وهو يتناول للمرة الاولى انتقاداً صريحاً للاجهزة اللبنانية والسورية وتدخلها في الانتخابات النيابية ويسميها من دون اي مواربة كما يتناول للمرة الاولى بهذه الصراحة والوضوح موضوع تأثير الاقتصاد اللبناني بالعمالة السورية ويطالب بصراحة ايضاً بانسحاب الجيش السوري من لبنان مشيراً الى الاحراج الكبير الذي يتسبب به وجود هذا الجيش في مراكز حساسة قرب قصر بعبدا ووزارة الدفاع.

وتساءل البعض عن مدى تأثر البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير بتصرف الدولة ازاء التحركات والتظاهرات "القواتية" في الاسبوع الماضي التي تعاملت معها السلطة بالاسلوب نفسه الذي اعتمد منذ عشر سنين، وهو تأثر يطغى عليه الغضب من هذا الاسلوب ويأس من الوعود المستمرة للسلطة والمسؤولين في شأن الاقلاع عنه وعدم اللجوء الى اسلوب الاعتقالات كلما تحرك بعض الشبان للتعبير عن آرائهم من ضمن الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور، مما يضع البيان كلاً في اطار رد الفعل الانفعالي.

الا ان متصلين ببكركي في وقت سابق لم يروا اثراً لتطورات الأيام الاخيرة في البيان يقولون ان المطارنة الموارنة رغبوا في اول اجتماع لهم بعد الانتخابات النيابية تقويم الخلاصة السياسية التي انتهت اليها هذه

لا تزال موجودة في لبنان. ولا ينفع تجاهلها او قمعها وخصوصاً ان اتفاق الطائف لم يحترم. والسكوت على خرقه او الخلل فيه لم يعد ممكناً في ضوء "الموت البطيء" الذي يذهب اليه لبنان في ظل المعطيات التي تتفاعل فيه.

-الاتجاه الآخر نحو القيادات الاسلامية التي من حيث تأكيدها ودفاعها عن الوجود السوري العسكري انما تنسف بنوداً في اتفاق الطائف وتطعن فيه وتأخذ ما يناسبها منه، دون سائر البنود التي تحاذر الدخول فيها كموضوع اعادة الانتشار السوري.

وهذا التوقيت الراهن هو التوقيت المثالي في خضم المداولات السياسية القائمة من اجل تأليف حكومة جديدة، فتكون هذه الحكومة على بيينة من مواقف جميع الاطراف ولئلا يرى هؤلاء بعد تأليفها بالعمل على عرقلة مهمتها والتأثير سلباً في اقتصاد البلد وسياسته.

انها اذاً رسالة موجهة الى الجميع: السلطة اللبنانية، القيادات الاسلامية ودمشق في الدرجة الاولى. فهل من توقيت آخر "لأزمة" بات ملحاً ظهورها وعدم السكوت عنها؟